موسكو : واشنطن لا تورد لنا أي أسلحة الآن

«الخارجية» الروسية: العقوبات الجديدة «طعنة عدائية»

موسكو – «وكالات» : أعلن المكتب الصحفي للدائرة الاتحادية للتعاون العسكري التقني في روسيا، أمس الأربعاء، بأن الولايات المتحدة لا تورد أي أسلحة إلى روسيا ولا يوجد خطط لمثل هذا.

جاء ذلك على خلفية إدراج الولايات المتحدة روسيا على قائمة الدول التي يحظر توريد التكنولوجيات الدفاعية إليها، وذلك مع بعض الاستثناءات في القطاع الفضائي.

وقال المكتب الصحفي خلال إحاطة إعلامية نقلتها وكالة سبوتنيك الروسية إن «العقوبات الأمريكية الجديدة التي أعلنت أمس ضد بلدنا، تثير الحيرة كونها في هذه الحالة بالذات تتعلق بتوريد الأسلحة، حيث لا يوجد توريد أي أسلحة من الولايات المتحدة إلى روسيا، وبالطبع لا نخطط لها».

وأضاف قائلا «للدقة التاريخية، آخر مرة تم فيها توريد تقنيات عسكرية أو أخرى إلى بلدنا من الولايات المتحدة جرت خلال الحرب الوطنية العظمى بموجب مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب، والتي أعلن عن نهايتها في 21 أغسطس 1945 من قبل الرئيس ترومان».

وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على موسكو على خلفية إصدار المحكمة الروسية حكما بالسجن على المعارض أليكسي نافالني في قضية اختلاس الأموال، التي صدر بحقه ضمنها حكم السجن مع وقف التنفيذ في وقت سابق.

من ناحية أخرى قالت وزارة الخارجية الروسية إن العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على موسكو «طعنة عدائية لروسيا» وإنها سترد على ما وصفته بأنه ضربة أخرى للعلاقات بين البلدين.

وفي أكبر تحد مباشر من الرئيس الأمريكي جو بايدن للكرملين حتى الآن، اتخذت الولايات المتحدة الثلاثاء إجراءات لمعاقبة روسيا على ما وصفته بمحاولتها تسميم السياسي المعارض أليكسي نافالني بغاز أعصاب العام الماضي.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا في بيان «كل هذا مجرد ذريعة للاستمرار في التدخل السافر في شؤوننا الداخلية»، بحسب وكالة «رويترز».

وأضافت «لا ننوي التغاضي عن هذا. سنرد على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، ولكن ليس بشكل متماثل بالضرورة».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد قال الثلاثاء إن موسكو سترد بنفس الشاكلة على أي عقوبات أمريكية جديدة، كما قال مبعوث روسيا لدى الاتحاد الأوروبي إن بلاده سترد على العقوبات التي فرضها الاتحاد على أربعة مسؤولين روس كبار.

وقالت زاخاروفا إن «الولايات المتحدة لها حرية اختيار إن كانت تريد «حواراً على قدم المساواة» مع روسيا على أساس منطقي»، لكنها أضافت أن «موسكو لن تعير أي عقوبات اهتماما»، مشيرة إلى أن مثل هذه الإجراءات فشلت في تحقيق الغرض منها في الماضي وستفشل مرة أخرى الآن.

ومضت قائلة: «بغض النظر عن إدمان أمريكا للعقوبات، سنواصل الدفاع باستمرار وحسم عن مصالحنا القومية وصد أي اعتداء، ونحث رفاقنا على عدم اللعب بالنار».

وأضافت زاخاروفا، وفقاً لقناة «روسيا اليوم»، أن «واشنطن وبروكسل تحاولان صرف الانتباه عن مشاكلهما الداخلية الضخمة، من خلال فرض عقوبات جديدة ضد روسيا»، وقالت إن «هذه المشاكل تتجلى في الاتحاد الأوروبي، في فشل تنظيم التطعيم الشامل ضد فيروس كورونا، وكذلك لا يوجد اتفاق داخل الاتحاد حول موضوع جوازات سفر التطعيم، وكيفية تنسيق ذلك مع المفهوم الأوروبي حول حقوق الإنسان، وحرية التنقل، وهناك مشاكل كذلك في مجال تنفيذ العقود والالتزامات المتعلقة بإمدادات اللقاح الضرورة جداً حالياً».

وأشارت زاخاروفا، إلى أن الشراكة الوهمية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تقوم فقط على «الروسفوبيا»، وغير موجهة للعثور على حل بناء للمشاكل هناك، مشددة على أن هذين الطرفين، ينتهكان خلال ذلك، التزاماتهما الدولية.

المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا

محتجون إيرانيون يطالبون بالرد على عنف النظام في سراوان

جانب من الاحتجاجات في إيران

طهران – «وكالات» : طالب عدد من الناشطين المدنيين والسياسيين الإيرانيين النظام بالرد على أسر القتلى وإنهاء الوضع الأمني في المنطقة، وذلك بعد أحداث العنف الأخيرة في مدينة سراوان.

كما أصدرت منظمة العفو الدولية بيانًا الثلاثاء، اتهمت فيه الحرس الثوري بانتهاك القانون الدولي والاستخدام غير القانوني للأسلحة الفتاكة ضد ناقلي الوقود.

وبحسب موقع «إيران إينترنشال» جاءت أعمال الشغب في مدينة سراوان بعد أن فتح الحرس الثوري النار على ناقلي الوقود الذي احتجوا على القيود الجديدة في 22 فبراير، مما أدى إلى مقتل وإصابة البعض.

وفي اليوم التالي (23 فبراير) هاجم بعض أهالي مدينة سراوان قوات الأمن احتجاجاً على مقتل ناقلي الوقود، الأمر الذي واجه رداً من الشرطة.

وقال الناشطون في البيان «في الوقت الذي ارتفع فيه الفقر العام في محافظة سيستان وبلوشستان بسبب الافتقار إلى البنية التحتية الصناعية والتجارية بالإضافة إلى الجفاف الأخير، اضطرت مجموعات من أفقر مجموعات المجتمع إلى نقل الوقود للبقاء على قيد الحياة والهروب من المجاعة، ولكن حياتهم دائمًا في خطر بسبب مطاردتهم من قبل الشرطة والقوات العسكرية والحوادث وانقلاب السيارات، والحرائق وإطلاق النار عليهم».

ونقلاً عن أرقام من نشطاء حقوق الإنسان البلوش، قالت هذه المنظمة إن ما لا يقل عن 10 أشخاص، من بينهم صبي يبلغ من العمر 17 عامًا، قتلوا في الحادث. وقد دعت منظمة العفو الدولية أخيرًا إلى إجراء تحقيق مستقل في هذه المسألة.

ألمانيا ترسل سفينة إلى البحر المتوسط مجدداً لمراقبة حظر التسليح على ليبيا

سفينة ألمانية

برلين – «وكالات» : تعتزم ألمانيا إرسال سفينة إلى البحر المتوسط في نهاية هذا الأسبوع لتنضم مجدداً إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.

وصرح متحدث باسم البحرية الألمانية لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) بأن حوالي 220 جندياً سيكونون على متن الفرقاطة «برلين»، وسيقومون بمراقبة سفن الشحن المتجهة إلى ليبيا.

وشارك نحو 250 جنديا ألمانيا في مهمة «إيريني» التابعة للاتحاد الأوروبي في الفترة من أغسطس حتى ديسمبر من العام الماضي.

وتأسست مهمة الاتحاد الأوروبي في مايو 2020، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا التي مزقتها الحرب ودعم عملية السلام السياسي التي تقودها الأمم المتحدة، والحيلولة دون تهريب النفط.

مقتل 10 متمردين في قصف للجيش الكولومبي

الجيش الكولومبي

«وكالات» : قال وزير الدفاع الكولومبي دييجو مولانو الثلاثاء، إن عشرة أعضاء سابقين في حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) قتلوا، فيما اعتقل ثلاثة خلال قصف وقع بإقليم جوافياري في جنوب شرق البلاد.

واستهدف الجيش المقاتلين، الذين يرفضون اتفاق سلام أبرمته الجماعة المتمردة مع الحكومة عام 2016، في بلدة كالامار.

وقال الوزير عبر تويتر «حيدت قواتنا المسلحة، بمساعدة مكتب الادعاء العام، 13 عضوا من المنشقين عن حركة فارك بقيادة من يسمى جنتيل دوراتي في قصف بكالامار».

وبات مقاتلو فارك السابقون الذين رفضوا الاتفاق، والذين تصفهم الحكومة «بالمنشقين»، تهديدا أمنيا في البلاد ووُجهت لهم اتهامات بقتل نشطاء في مجال حقوق الانسان وإنتاج الكوكايين والمشاركة في أنشطة تعدين غير قانونية.

وتقدر مصادر أمنية أن هناك 2500 مقاتل بين المنشقين عن حركة فارك، التي شهد اتفاقها مع الحكومة نزع نحو 13 ألفاً من أعضائها أسلحتهم وإنهاء الصراع الذي خاضته الحركة على مدى أكثر من خمسة عقود وأودى بحياة 260 ألفاً وشرد الملايين.

مجلس الأمن يعقد جلسة حول بورما - ميانمار من بريطانيا

«وكالات» : يعقد مجلس الأمن الدولي الجمعة، بطلب من بريطانيا، جلسة مغلقة لبحث الوضع في ميانمار، بحسب ما أفادت مصادر دبلوماسية وكالة فرانس برس.

وأوضحت المصادر أنّ الجلسة ستُعقد في الساعة 15:00 ت غ بناء للطلب الذي تقدّمت به لندن، المسؤولة عن ملف ميانمار في الأمم المتحدة.

ولم يتّضح في الحال ما إذا كان هذا الاجتماع الجديد يمكن أن يفضي إلى اعتماد أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر قراراً أو بيانا جديداً بشأن الوضع في الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا والتي تشهد حملة قمع دامية يشنها الجيش ضدّ المحتجّين على الانقلاب الذي نفّذه قبل شهر وأطاح به بالحكومة المدنية.

وعُقدت آخر جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن ميانمار في 2 فبراير، أي غداة الانقلاب العسكري، وكانت أيضاً مغلقة. وأثمرت تلك الجلسة بعد يومين إعلاناً مشتركاً نادراً أصدره المجلس بإجماع أعضائه واكتفى فيه بالتعبير عن قلقه من التطوّرات في بورما، من دون أن يدين الانقلاب.

وكانت البعثة الدبلوماسية الصينية لدى الأمم المتحدة أعلنت لفرانس برس الإثنين أنّ هناك «اتّفاقاً عاماً بين أعضاء المجلس (على عقد) اجتماع بشأن ميانمار بعد وقت قصير من الاجتماع الوزاري لرابطة آسيان».

والصين التي تُعتبر تقليدياً الداعم الأساسي لميانمار في الأمم المتّحدة كانت متردّدة في أن يناقش مجلس الأمن الأوضاع في جارتها.

من جانب اخر قال خين موانج زاو، محامي رئيس ميانمار المعزول وين منت، اليوم الأربعاء إن موكله يواجه تهمتين جديدتين إحداهما انتهاك الدستور، والتي تصل عقوبتها إلى السجن ثلاث سنوات.

واعتقل وين منت في الأول من فبراير إلى جانب زعيمة ميانمار أونج سان سو تشي قبل ساعات من استيلاء الجيش على السلطة في انقلاب. ويواجه وين منت تهم خرق بروتوكولات منع انتشار فيروس كورونا. وقال المحامي إنه لم يُعرف بعد موعد محاكمة وين مينت.

ومن ناحية أخرى، ذكرت وسائل إعلام حكومية في ميانمار اليوم إن وزير الخارجية الذي عينه الجيش حضر اجتماعاً لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) شهد «تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية».

ولم يأت التقرير الذي أوردته صحيفة (جلوبال نيو لايت أوف ميانمار) على ذكر الغرض من الاجتماع الخاص أو تعرض لتفاصيل ما بحثه خلاله وزراء خارجية المنطقة.

وقالت إن وزير خارجية ميانمار «أبلغ الاجتماع بمخالفات التصويت» التي شابت انتخابات العام الماضي، وبخطط الحكومة العسكرية.

مجلس الأمن

باريس تطلب اجتماعاً لـ «التحالف» بعد عودة ظهور «داعش»

«وكالات» : طلبت فرنسا الثلاثاء عقد اجتماع للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتّحدة ضدّ تنظيم داعش وذلك بسبب «ظهوره مجدّداً» في العراق.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية «نلاحظ على صعيد الوضع في العراق خصوصاً، ظهور داعش مجدّداً بقوة».

وأضاف «يدفعنا هذا الوضع مع السلطات العراقية إلى الطلب من التحالف المناهض لداعش الذي لم يجتمع منذ وقت طويل إلى الاجتماع مجدّداً لتعزيز سيادة العراق واستقراره».

وتابع الوزير الفرنسي «يجب أن يجتمع هذا التحالف بسرعة وأظنّ أنّ ذلك سيحصل».

وسيطر تنظيم داعش على أجزاء واسعة من الأراضي السورية والعراقية اعتباراً من العام 2014، وعلى الرغم من هزيمته في سوريا في مارس 2019 فإن التنظيم الإرهابي ما زال يشن هجمات في سوريا والعراق.

وقتل 32 شخصاً في 21 يناير عندما فجّر انتحاريان من تنظيم داعش نفسيهما في إحدى أسواق وسط بغداد في أكثر اعتداء حصداً للأرواح شهدته العاصمة العراقية منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقبيل مغادرته البيت الأبيض خفض دونالد ترامب عديد القوات الأمريكية في العراق إلى 2500 عسكري.

عناصر من «داعش»